



المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

عدد ٢٠١٩ / ٥٣

تونس في 31 جانفي 2019

إعلان شغور

عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق
 بال المجلس الأعلى للقضاء كما تم إتمامه وتنقيحه بالقانون الأساسي عدد 19 لسنة 2017 المؤرخ في
 18 أفريل 2017، يعلن الرئيس المؤقت لمجلس القضاء المالي عن شغور خطة مندوب حكومة لدى
 الغرفة الجهوية بجندوبة و3 خطط مندوب حكومة لدى الغرف المركزية.

عن مجلس القضاء المالي

نجيب العطاляي



المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

عدد ٥٤ / ٢٠١٩

تونس في 31 جانفي 2019



قرار فتح الترشح لخطة مندوب حكومة

عملاً بأحكام القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق بالجبلس الأعلى للقضاء كما تم إيقامه وتنقيحه بالقانون الأساسي عدد 19 لسنة 2017 المؤرخ في 18 أفريل 2017 وبما ولات الجلسات العامة للمجلس الأعلى للقضاء المنعقدة في بتاريخ 28 أفريل 2017 التي حولت للمجالس القطاعية سد الشغورات في الوظائف القضائية الشاغرة. واستنادا إلى مداولات مجلس القضاء المالي المنعقد في 30 جانفي 2019 يعلن الرئيس المؤقت مجلس القضاء المالي عن فتح باب الترشح لسد الشغور في خطة مندوب حكومة لدى العرقفة الجهوية بمندوبي ولدى ثلاث غرف مركبة لفائدة قضاة دائرة المحاسبات الذين توفر فيهم الشروط الواردة بالفصل 27 مكرر من المرسوم عدد 6 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 والمتصل بضبط النظام الأساسي لأعضاء دائرة المحاسبات كما تم تنقيحه وإقامه بالخصوص اللاحقة والمتمثلة في أقدمية بعدين على الأقل في خطة رئيس قسم أو أقدمية خمسة أعوام في رتبة مستشار.

تقدّم مطالب الترشح للخطة المذكورة في ظرف مغلق يكتب عليه " لا يفتح واسم المرشح " ويحتوي بداخله على مطلب ترشح للخطة باسم الرئيس المؤقت مجلس القضاء المالي وسيرة ذاتية وقائمة في الخدمات للمترشح، مباشرة لدى مكتب الضبط المركزي بدائرة المحاسبات بمقرها الكائن بالحي العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي تونس وذلك ابتداء من الإثنين 4 فيفري 2019 وإلى غاية الثلاثاء 19 فيفري 2019 على الساعة الخامسة مساء.

عن مجلس القضاء المالي

نجيب القطاري





المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

تونس في 31 جانفي 2019

عدد ٢٠١٩ / ٥

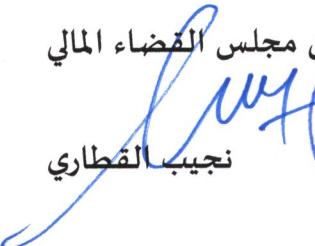
معايير ومنهجية فرز الترشحات لخطة مندوب حكومة

قرر مجلس القضاء المالي فرز وترتيب المرشحين لخطة مندوب حكومة وفقاً للمعايير والمنهجية التالية وذلك دون إعطاء الأفضلية لمعايير على آخر:

- الأقدمية في الرتبة حسب المدة المضافة ؛
- الأقدمية في المباشرة الفعلية في القضاة ؛
- الكفاءة والحياد والاستقلالية والشفافية والنزاهة.
- الخطط القضائية مع اعتماد التدرج في الخطة والأقدمية في الخطة في صورة التساوي

مع القيام بالترتيب النهائي للمرشحين بناء على المعايير المذكورة أعلاه وبإسناد أفضلية لكل مرشح حسب كل معيار واحتساب مجموع الأفضليات والالتجاء إلى تقديم المرشح الأكبر سنا في صورة التساوي.

وقد تم الاعتماد لضبط هذه المعايير على الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

نجيب القطاوي

مجلـس القـضاـء المـالـي
الـجمهـوريـة التـونـسيـة عن مجلـس القـضاـء المـالـي